السنة: 2020 المجلد: 05 العدد: 02 ص ص: 856 - 876
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

استرجاع الأموال المنهوبة في الجزائر كمرحلة من مراحل استكمال مسار المصالحة الوطنية

Recovering looted money in Algeria As a stage of completing the path of national reconciliation

سرحان رعاش[1]، مخبر علم النفس وجود الحياة، جامعة ورقلة
raache.sarhane@univ-ouargla.dz
نور الدين حشود، جامعة ورقلة hachnouri@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/09 تاريخ القبول: 2020/04/15

ملخص:

يعد مسار المصالحة الوطنية مسارا شاملا ومتعدد الجوانب، خصوصا في الدول التي شهدت صراعات مسلحة بعد استقلالها من الاستعمار، وإذا كان خيار المصالحة الوطنية أساسه البحث عن نسيان خلافات الماضي، والعمل على صناعة مستقبل مشترك آمن ومزدهر، فإن فلسفة المصالحة الوطنية لا تتوقف عند إنهاء الصراع المسلح، وإنما تعمل على معالجة أسباب الصراع وإفرازاته، وإعادة الحقوق إلى أصحابها وتعويض المتضررين في مرحلة ثانية، وتبحث في إرساء سبل ودعائم ترسيخ الاستقرار ووضع آليات لضمان عدم العودة إلى الصراع في مرحلة أخيرة، وفي هذا الاتجاه تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على نقطة هامة في مسار المصالحة الوطنية في الجزائر، والتي قطعت شوطا هاما في مرحلة استرجاع الأمن والاستقرار، كمرحلة أولى، إلا انها لا تزال متعثرة في مرحلة معالجة الأسباب والمظاهر والإفرازات، خصوصا أن أحد أهم الإفرازات التي يجب معالجتها ومحاربة أسبابها هي ظاهرة الفساد المستشري في مختلف مفاصل الدولة الجزائرية، والذي بلغ مداه أثناء وبعد المأساة الوطنية،

[1] - المؤلف المراسل

ولا مجال هنا للحديث عن محاربة الفساد دون معالجة ملف الأموال التي نهبت أثناء وبعد هذه الفترة، ليبين الباحث في الاخير مدى الترابط بين استرجاع الأموال المنهوبة من الجزائر واستكمال المسار نحو مصالحة وطنية مكتملة ومستقرة.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، نهب المال العام، الفساد، تهريب المال، العدالة

Abstract:

The path of national reconciliation is a comprehensive and multifaceted path, especially in countries that encountered armed conflicts after independence from colonialism. If national reconciliation is based upon erasing past conflicts and working to create a safe and prosperous common future, stopping armed conflict would not suffice. In fact, it should rather work on addressing the causes and consequences of the conflict, restore rights and compensate the victims by striving to establish ways to maintain communal stability. Therefore, this study comes to shed light on the important points in the path of national reconciliation in Algeria which have made important strides in restoring security and stability.

However, it is still stumbling in the stage of dealing with causes, aspects and repercussions. Moreover, it is imperative to note that one of the most important repercussions that must be addressed herein is the rampant financial corruption at the different levels of the state which reached its pinnacle during and after the national tragedy; a close investigation of the pillaged capital must be conducted. In the end, the researcher will attempt to clarify the relationship between recovering the looted public money and completing Algeria's path towards a complete and stable national reconciliation.

Keywords: National reconciliation, Loot the public money, Corruption, Smuggling money, Justice.

مقدمة:

يعد مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر أحد المشاريع التي أخذت بعدا عالميا كبيرا، خصوصا في ظل ما حققه هذا المشروع من نتائج جد إيجابية،

تمثل أهمها في استعادة جانب كبير من الامن والاستقرار في ربوع الجزائر، بعد الاحداث الدموية التي عرفتها البلاد لفترة تقارب العشر سنوات (1991 - 1999)، فعقب توقيف المسار الانتخابي واستقالة (اقالة) رئيس الجمهورية (الشاذلي بن جديد)، وما تلاه من انفلات امني وصل حد إبادة قرى بأكملها (بن طلحة ، بني مسوس ...)، والذي انجرَّ عنه سلسلة من التبعات المتعددة الابعاد على الصعيد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي وفي مختلف أرجاء البلاد، وهو ما ولّدَ لدى مختلف أطياف الشعب الجزائري ونخبه ميل عام الى البحث عن إرساء دعائم الأمن والاستقرار بأي ثمن .

يعتبر قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة (مشروع المصالحة الوطنية) أولى نتائج ها الميل العام في الجزائر، وإذا كان المجال هنا لا يسمح بالتفصيل في كرونولوجيا الاحداث التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة الحرجة من تاريخها المعاصر للوصول الى هذا المرحلة، بالمقابل لابد من تسجيل أن سنوات الانفلات الأمني عموما واكبها ضعف عام على كل الأصعدة، بالأخص ما تعلق بالأجهزة الرقابية، والذي بلغ حد الغياب التام لبعضها من جهة، بسبب انشغال الأجهزة الأمنية بمكافحة الإرهاب، و مواجهة الاخطار المحدقة بالحدود (أزيد من 7000 كلم من الحدود مع 07 دول ذات واقع أمني هش). وفي الوقت الذي عرفت فيه السوق العالمية قفزة نوعية لبرميل البترول (بلغ سعر برميل حدود 170 دولار سنة 2001) وهو ما أعطى نفسا جديد للحكومة الجزائرية للتغلب على ازماتها المتكررة (في ظل اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة تزيد 97 % على العائدات البترولية)، أدت هذه الوفرة المالية المقترنة بضعف الاجهزة الرقابية الى التسلط على المال العام بالنهب والاستغلال، وبات الأمر اكثر وضوحا وتفشيا في مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999 - 2019) ، وقد عُدَّ القضاء على هذا التسلط على المال العام بعد ذلك أحد أهم مطالب الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر منذ 22 فيفري 2019، والذي نادى بضرورة محاسبة المسؤولين الفاسدين واسترجاع الأموال التي نهبوها، سواء تلك المهربة منها الى الخارج أو تلك التي شكلها هؤلاء الفاسدين داخل

الوطن، وإذا كان الحراك الشعبي الذي تعرفه الجزائر يرفع هذا المطلب على رأس مطالبه تحت شعار (يتنحَّاو قاع) بمعنى يُعزلون جميعا، فإن إشكالية أعمق تطرح نفسها تدور حول مدى تحقيق الجزائر لمصالحة وطنية حقيقة بين مختلف الأطياف في ظل بقاء أحد أهم الملفات الحساسة دون معالجة وهو ملف الفساد المالي، لكون الأموال التي نهبت في فترة المأساة الوطنية أو في الفترة التي تلتها لم تسترجع بعد ممن نهبوها ومن هنا تتأتى أهمية هذا الموضوع.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية موضوع استرجاع الأموال المنهوبة من الجزائر وعلاقته باستكمال مسار المصالحة الوطنية، في أن مسار مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر لم أصلاً لأسباب عدة أهمها هو الفساد المستشري، والطمس المتعمد للحقيقة، والنظرة السطحية والموجَّهة لمسار المصالحة الوطنية، وهو ما أثر سلبا على اكتمال المشروع، وهي ذات الأسباب التي انبعث الحراك الشعبي بسببها، ونادي بالإصلاح ومحاربة الفساد، واسترجاع الأموال المنهوبة جزء لا يتجزء من محاربة الفساد.

أهداف الدراسة: يسعى الباحثين من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

الإحاطة المفاهيمية بالمصطلحات الاكاديمية لموضوع المصالحة الوطنية والمصطلحات المرتبطة به.

معرفة نوع العلاقة الموجودة بين استرجاع الأموال المنهوبة واستكمال مسار المصالحة الوطنية في الجزائر.

استعراض بعض الحلول المطروحة والممكنة خصوصا في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الجزائر.

منهج الدراسة: يعتبر مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر حالة فريدة من نوعها من حيث شكل المشروع ونتائجه، وطريقته في معالجة الازمة، خصوصا أنها الأزمة الجزائرية مختلفة نوعا ما عن مثيلاتها شكلا ومسارا، وعلى هذا الاساس سنعتمد في تحليل الموضوع على منهج دراسة الحالة لدراسة وتحليل

الحالة الجزائرية بمحدداتها، وسنعتمد كذلك على المنهج الوصفي لعرض ملامح الظاهرة وتشخيصها، ثم بيان العلاقة بين متغيراتها.

إشكالية الدراسة: بغية معالجة هذا الموضوع يشتغل الباحثين على الإشكالية التالية: ما أي علاقة بين استرجاع الأموال المنهوبة في الجزائر باستكمال مسار المصالحة الوطنية؟

ويمكننا للإجابة عن هذه الإشكالية الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

-ما مدى أهمية الأموال المنهوبة من الجزائر للبحث عن استرجاعها؟

-هل هناك آليات كفيلة باسترجاع هذه الأموال خصوصا تلك المهربة منها؟

-كيف يؤثر استرجاع الأموال المنهوبة على موضوع المصالحة الوطنية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نقسم العمل الى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: المفاهيم النظرية لجوانب الموضوع.

المحور الثاني: تقديرات الأموال المنهوبة من الجزائر وآليات استرجاعها.

المحور الثالث: ارتباط استرجاع الأموال المنهوبة من الجزائر باستكمال مسار المصالحة الوطنية.

المحور الأول: المفاهيم النظرية لجوانب الموضوع.

1 مفهوم المصالحة الوطنية:

يعرف مفهوم المصالحة الوطنية في الأدبيات السياسية المعاصرة العديد من التداخلات مع مفاهيم أخرى مشابهة له، كالحوار السياسي، والعدالة الانتقالية، وقانون الرحمة، والوئام المدني وغيرها، وكل هذه المفاهيم المتداولة كمترادفات تشير في المحصلة النهائية إلى المصالحة الوطنية بوجه أو بآخر، و مع أن موضوع المصالحة الوطنية موضوع متعدد التخصصات يحتاج الى دراسة من جوانب عدة إلا أنه في وبإجماع الباحثين يتوقف عند حدود إعادة بناء الثقة،

وتجاوز مراحل حل النزاعات إلى إرساء سلام مستقر، وسنعرج على بعض التعاريف التي تناولت المفهوم لمعرفة أبعاده حيث:

-تعرف الأستاذة حنان عز العرب خالد المصالحة الوطنية على أنها "عملية التصدي لإرث العنف الماضي وإعادة بناء العلاقات التي كسرت بطريقة بناء إيجابية عن طريق الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي، وتغيير المواقف والسلوكيات المدمرة إلى علاقات بناء سلم مستدام"(خالد، 2013، ص 37)

ويرى ليدراش(lyderach) أن المصالحة داخل المجتمع يجب ان تركز على أربعة عناصر هي:

الحقيقة: وتعني التعبير المفتوح حول الماضي.

الرحمة: وتعني العفو لبناء علاقة جديدة.

العدالة: وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض:

السلام: ويعني السلام المشترك والحياة الكريمة والامن لكل الأطراف (منصوري، 2013، ص 87)

ومهما يكن فمجمل المفاهيم والتعريفات التي تناولت موضوع المصالحة الوطنية تدور في عمومها حول العناصر التالية:

- السعي إلى احترام الثوابت الوطنية والعمل على الارتقاء بالوطن الموحد.
- الابتعاد عن صراعات الماضي التي تعمل على التفرقة والتنافر.
- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار والتضامن ونبذ الفرقة والصراع.
- تعزيز مفاهيم الصفح والاحترام المتبادل والعيش المشترك وبناء التواصل.
- تعزيز الشعور بالانتماء والإرادة للعمل الجماعي المشترك والمواطنة الفعالة والتوافق حول القضايا المصيرية. (حاج محمد، ص 329)

2 مفهوم الفساد:

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وعالمية وواسعة الانتشار، ورغم وجود صعوبة كبيرة في إيجاد تعريف دقيق لها لأسباب عدة إلا أننا سنحاول تناول مجموعة تعريفات بما يخدم موضوع الدراسة كالتالي:

-يعرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 الفساد بأنه:" القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو

سلطة، بما في ذلك أفعال الاغفال توقعا لمزية، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سوآءا للشخص ذاته أو لشخص آخر " ورغم أن الاتفاقية النهائية تجاوزت هذا التعريف بعد ذلك (حوحو، 2016، ص 433).

-أما في التشريع الجزائري فنجد أن مصطلح الفساد مصطلح جديد نوعا ما، إذ لا نجده في التشريعات والقوانين قبل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06 -01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره ، وجاء هذا القانون تبعا لمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، والتي تطلب تكييف التشريعات الوطنية وفق هذه الاتفاقية، وكان المشرع الجزائري مكتفيا بذكر بعض مظاهر وصور الفساد في الباب الرابع من القانون متجاوزا المظاهر الأخرى للفساد لكونها تتنوع بقدر تنوع وتطور مجالات النشاط الإنساني، ورغم أن فقهاء القانون أسهبوا في تصنيف وتعداد مظاهر الفساد المالي، إلا أنهم ظلوا عاجزين عن الحصر، لتعدد وتجدد أوجه الفساد، و نجد من المظاهر السلبية التي تم الاتفاق على تجريمها : تهريب الأموال، التهرب الجمركي، التهرب الضريبي المحلي والدولي، الغش الضريبي الفساد في النفقات الحكومية، التبذير، الاسراف، الاختلاس ونهب واختلاس المال العام وغيرها. ومع ذلك بقيت بعض المظاهر لم يتم تجريمها في الكثير من التشريعات، وقد أشار الأستاذ رمزي حوحو الى بعض هذه المظاهر مثل الواسطة والمحسوبية (حوحو، ص ص 433 -434).

3 مفهوم نهب المال العام: يعد موضوع المال العام موضوعا فقهيا وقانونيا واسع المجال، تعتريه الكثير من التقسيمات والتفرعات، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو تعريف المال العام بصفة اجمالية، تميزا له عن المال الخاص ، وقد ذهب فقيه القانون اندري هوريو(André HAURIOU) الى أن صفة العمومية للمال ترتبط أساسا بفكرة التخصيص للنفع العام، وبالتالي تندرج تحت مسمى المال العام كل الأموال الموضوعة تحت التصرف المباشر للجمهور

والاملاك المخصصة لمختلف المرافق العامة (يحياوي، 2005 ، ص14) فهو إذا مجمل الأموال والوسائل التي تستعين بها الدولة لأداء وظائفها. ويؤدي ادخال الفعل (نهب) على كلمة المال العام فإن نوعا من أنواع تحويل المعنى من الايجاب الى السلب يصيب المعنى، فيتحول المعنى بهذا الشكل الى الفساد بعكس الغرض الذي اوجد له المال العام، فنهب المال العام يعني الحصول على أموال الدولة والتصرف بها على غير وجه حق تحت مسميات مختلفة منها:

- تبديد الأموال العامة في المظاهر (المباني الحكومية، المطارات الفاخرة، الأثاث الفاخر ...)
- تضخيم فواتير الانفاق العام لصالح أفراد وطبقات معينة.
- المبالغة في استخدام المقتنيات العامة للأمور الشخصية.
- تبديد المال العام في مظاهر الاستقبال، الحفلات وغيرها من مظاهر التبذير.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي وعدم التنسيق بين مختلف الأجهزة الى جانب البطالة المقنعة وغيرها....(سلامي ،ص112).

لقد عمد المشرع الجزائري في محاولة أولى بموجب المادة 119 من قانون العقوبات رقم 66 -156 (والذي عدله وتممه عدة مرات) الى تجريم كل فعل يمس المال العام بسوء، حيث نصت المادة 119 "أن كل قاضي وكل موظف وكل ضابط عمومي يتعمد تحويل أو تبديد أو احتجاز بدون وجه حق أو اختلاس أموال عامة أو خاصة أو أشياء تقوم مقامها ، أو وثائق أو مستندات أو أوراق أو أشياء منقولة تكون قد وضعت تحت يده سوآءا بمقتضى وظيفته أو بسببها يتعرض للعقاب ..."(سعد، 2012، ص 140) وقد حلت المادة 29 من القانون رقم 06/ 01 الصادر في20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته محل المادة 119 السابقة بنفس الفحوى ، وإذا كان التجريم في مضمون المادة 119 السالفة الذكر قد انحصر في أربعة جرائم هي:

- التحويل: (détournement) وهو كل تصرف من شخص بحكم وظيفته يؤدي الى تحويل أو حيازة المال أو الشيء من حيازة مؤقتة الى حيازة دائمة مما يؤدي الى إخراجه من حيازة صاحبه الحقيقي ويدخله في حيازته.

- التبديد: (dissipation) كل فعل من شأنه افناء المال أو التصرف فيه بالبيع أو الهبة أو اتلافه أو انهاء وجوده بأي طريقة من الطرق أو أي فعل يخرجه من حيازة مالكه الى حيازة الغير بشكل نهائي.

- الاختلاس :(soustraction) وهو أخد المتهم للمال أو الأشياء التي بين يديه بحكم وظيفته دون علم مالكه ورضاه بقصد الاستيلاء عليه نهائيا.

- الاحتجاز بدون وجه حق: (retient indument) وهو قيام المتهم بالاستيلاء على المال أو الشيء الموجود تحت يديه بحكم وظيفته ويمتنع عن صرفه أو استعماله في الوجه المخصص له تعسفا وبدون أي مبرر. (سعد، ص147)

وطبعا لا يمكن الحديث عن التجريم في هذه الأفعال مالم تتوفر النية الجرمية (القصد) وهو شرط لا غنى عنه، وجاء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06 -01 وأبقى على نفس الأوجه الأربعة السابقة المشار اليها، إلا أنه أضاف أوجه أخرى من أوجه نهب وإهدار المال العام أشار اليها في الباب الرابع من القانون في المواد من 25 الى 43 فأضاف اليها:

- الاستعمال على نحو غير شرعي للمال العام: وهي التعسف في استعمال المال أو الممتلكات للصالح الشخصي أو لفائدة الغير سوآءا كان شخصا أو كيانا (كاستعمال هاتف أو سيارة الإدارة لغير ما خصصت له أو خارج أوقات العمل لغير ما خصصت له سوآءا لفائدته الشخصية أو لفائدة الغير)، فلا تقتضي هذه الجريمة الاستيلاء على المال بل يكفي مجرد استعماله بطريقة غير شرعية (بوسقيعة، 2010، ص34)

- استغلال النفوذ: وهي كل استغلال للنفوذ المنجر عن أداء الموظف العمومي لوظيفته على نحو يجر له أو لغيره مزية أو منفعة غير مستحقة بشكل مباشر أو غير مباشر خصوصا إذا جر استغلال النفوذ منفعة بأي شكل من الاشكال.

- تلقي الهدايا: وهي استفادة الموظف العمومي من أية مزية عينية غير مستحقة بمناسبة أداء وظيفته شريطة أن يكون لهذه الهدية أو المزية غير المستحقة تأثيرا في سير اجراء أو معاملة لها صلة بعمله.

- أخذ فوائد غير قانونية: وهو أن يأخذ الموظف العمومي أو يتلقى إما مباشرة أو بعقد صوري وإما عن طريق شخص آخر، فوائد من العقود أو المزايدات أو المناقصات أو المزايدات أو المقاولات أو المؤسسات التي يكون وقت ارتكاب الفعل مديرا لها أو مشرفا عليها بصفة كلية أو جزئية، وكذلك من كان مكلفا بان يصدر إذنا بالدفع في عملية ما أو مكلفا بتصفية أمر ويأخذ منه فوائد أيا كانت. (قانون رقم 01/06).

المحور الثاني: تقديرات الأموال المنهوبة من الجزائر وآليات استرجاعها.

1 الأموال المنهوبة في الجزائر بين التقديرات والمبالغات:

تشير الاحصائيات الرسمية الى أن القارة الافريقية من أغنى قارات العالم، إلا أنها تعاني نهبا غير طبيعي لثرواتها، سوآءا من الداخل بفعل مواطنيها أو من الخارج بفعل المستعمر القديم، أو كذلك بفعل النهب الممنهج من الشركات الاقتصادية و الشركات المتعددة الجنسيات، والجزائر ضمن هذه الانتماء الافريقي لم تبتعد عن شقيقاتها من الدول الافريقية، فقد أشار التقرير الذي أعده خبراء البنك الافريقي للتنمية بالتعاون مع مؤسسة النزاهة المالية العالمية، (وهو التقرير الذي عرض على اشغال الاجتماع السنوي الثامن والأربعين للبنك الافريقي للتنمية والمنشور شهر ماي 2019 بمراكش المغربية)، أن الجزائر تصنف في الترتيب الرابع ضمن أكثر الدول الافريقية التي تعاني نزيفا لأموالها نحو الخارج في الثلاثين سنة الماضية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الترتيب	الدولة	المبلغ بالمليار دولار
01	نيجيريا	252.35 مليار دولار
02	ليبيا	222.87 مليار دولار
03	جنوب افريقيا	183.79 مليار دولار
04	الجزائر	173.11 مليار دولار

الجدول رقم1 : يوضح ترتيب الأربع دول الأولى افريقيا التي تعاني نزيف الأموال الى الخارج خلا ل الثلاثين سنة الماضية

المصدر: علي العقون و أمينة ع، 173 مليار دولار نهبت من الجزائر ، دراسة منشورة على الموقع: https//: www.djzairess.com/elbilad

تاريخ المراجعة 2019/12/22

ويعتبر ذات التقرير ان صافي الموارد المالية التي تسربت بطريقة غير مشروعة عادة ما تكون مرتبطة بحالات الفساد، التي تشوب المشروعات العامة في قطاعات النفط والمعادن، وغياب الشفافية في تنفيذ الموازنة، وغسل الأموال والتهرب الضريبي ورشاوي وعمليات التهريب وما الى ذلك من أنواع الفساد، كما ظهر جليا في العديد من قضايا الفساد التي افتضحت، والتي كانت مرتبطة أساسا بتمويل مشروعات البنى التحتية أو في قطاع الطاقة، أين منحت شركات إيطالية وامريكية وصينية رشاوي لمسؤولين جزائريين، للحصول على مشاريع عملاقة في الجزائر، (ولهذه الأسباب وغيرها تصنف الجزائر ضمن الدول النفطية العربية الأضعف من حيث القدرة على السيطرة على الفساد حيث حصلت على الترتيب 106من أصل 180 دولة ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 وهو المستوى الضعيف جدا مقارنة بإمكانياتها المادية والبشرية خصوصا إذا قارناها بمثيلاتها من الدول النفطية العربية أنظر الجدول التالي :

الدولة	ترتيب سنة 2017 من أصل 180 دولة	ترتيب سنة 2018 من أصل 180 دولة	ترتيب سنة 2019 من أصل 180 دولة
الامارات	21	23	21
قطر	29	33	30
السعودية	57	58	51
عمان	68	53	56
الكويت	75	78	85
البحرين	103	99	77
الجزائر	112	105	106
العراق	129	168	162
ليبيا	171	170	168
اليمن	175	176	177

الجدول رقم 02: ترتيب الدول العربية النفطية حسب مؤشرات مدركات الفساد للثلاث سنوات الأخيرة (2017 -2019)

المصدر: (https://www.transparency.org/cpi2019 تاريخ المراجعة: 2019/02/10

ويعد سقف قيمة الأموال المنهوبة أكبر من الاحصائيات الرسمية التي أشار اليها تقرير البنك الافريقي للتنمية حسب العديد من الخبراء، لكون التقرير المذكور أعلاه أشار الى الأموال المستنزفة المهربة الى خارج البلاد، في حين أن نسبة معتبرة من الأموال المنهوبة لم تسرب الى الخارج أو لم يكن بالإمكان تسريبها الى الخارج لسبب أو لآخر، وهو ما خصوصا ما تعلق منها بالأموال المنهوبة المكدسة في الخزائن و الأقبية والتي تظهر من حين الى آخر في مختلف وسائل الاعلام الوطنية والدولية، وهو ما يجعل العديد من الخبراء الاقتصاديين يعتقدون أنها تتجاوز الـ200 مليار دولار، الى حدود 250 الى 300 مليار دولار (https://www.maghrebvoices.com) وهي أموال طائلة يجب أخدها بعين الاعتبار وعلى الدولة الجزائرية المطالبة باسترجاعها بشكل أو بآخر، و أن تضع خطة استراتيجية لاسترجاعها،

2 إمكانيات ومسارات استرجاع الأموال المنهوبة في الجزائر:

يصف الخبراء القانونيين الآليات والإجراءات القانونية التي يمكن اتباعها بهدف استرجاع الأموال المنهوبة بالصعبة، خصوصا تلك المهربة منها الى الخارج لكون البنوك الاجنبية خصوصا السويسرية منها تعطي للاحتفاظ بالسر أولوية قصوى، فإذا كان العقار المتواجد داخل الوطن لا يشكل عقبة كبيرة في ظل الآليات القانونية والقضائية المتوفرة، فان العقبة الحقيقية تكمن في تلك الأموال المهربة الى الخارج، والتي تعد عملية استرجاعها جد صعبة وتأخذ وقتاً ومجهوداً. (بودريش، 2019، ص 02)، ويميز الخبراء هنا بين الاموال والعقارات المنهوبة التي أبقيت داخل الوطن وتلك المهربة الى الخارج وهو ما يستوجب الفصل بينها كذلك في مسارات وسيناريوهات الاسترجاع بالسبل والاشكال التالية:

أ. بالنسبة للأموال والعقارات المنهوبة الموجودة داخل الوطن:

لا يعد استرجاع الأموال المنهوبة المتواجدة داخل التراب الوطني مشكلة في ظل وجود التشريعات والقوانين التي تؤطر العملية خصوصا القانون06/01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته و القانون 01/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، فالآلية القانونية في هذا الخصوص تمكن القاضي من الحجز على أملاك ناهبي المال العام، سوآءا كانت أموالا سائلة أو عقارات مبنية أو أرصدة في البنوك بناءً على انابةٍ قضائية للشرطة والضرائب والجمارك، للتحقيق في شرعيتها، وبالتالي يمكن الوصول الى الأموال المسجلة بأسماء أصول أو فروع الناهبين والطريق بإجماع الخبراء في هذا الاتجاه طويلة قد تتطلب عشرات السنين لانتهاء التحقيقات وصدور احكام نهائية في حق الناهبين .

ب. بالنسبة للأموال المنهوبة المهربة الى الخارج: ينقسم الخبراء حول الأموال المهربة الى الخارج الى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يعتقد القسم الأول من الخبراء باستحالة استرجاع الأموال المنهوبة المهربة الى الخارج، لكون الأموال التي تم تهريبها بطريقة أو بأخرى الى دول كالإمارات العربية وبنما وسويسرا والتي تعتبر ملاذات آمنة لتهريب الاموال، ولا تربطنا بها اتفاقيات دولية وبالتالي من المستحيل استرجاع الأموال منها خصوصا أن 30 ٪ من هذه الأموال لا يمكن معرفة وجهتها ومراقبتها، بل يتعذر حتى على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات مراقبتها، كما أن هناك حيل قانونية يعتمدها الناهبون في تحويل الأموال من خلالها يصعب كشفها، كاستعمال أسماء أولادهم وأقاربهم وأصدقائهم في المعاملات المالية، وهو ما يقف حائلا دون إمكانية تحريك العدالة تجاه الأموال المودعة بأسماء الأشخاص غير المتهمين بتبديد الأموال كما أن البنوك السويسرية و حتى بنوك غيرها من الدول عادة ما تعمل جاهدة من اجل إيجاد

مبررات قانونية تحول دون عودة الأموال المودعة لديها الى بلدها الأصلي لتستغلها في استثماراتها.

القسم الثاني: يعتقد القسم الثاني من الخبراء بصعوبة استرجاع الأموال المنهوبة المهربة الى الخارج:

وضمن هذا القسم يمكن رصد رأيين أساسيين هما:

أ. الرأي الأول: ويرى أنصاره بالحل التوافقي أي مساومة الناهبين بين حريتهم وإعادة الأموال المنهوبة، والطريقة الوحيدة والأكثر سهولة لاسترجاع الأموال المنهوبة المهربة الى الخارج هي الاشتراط على من أودعوها في بنوك الخارج بإعادتها، وهنا ينبغي على القضاء أن يأخذوا هذا الحل بعين الاعتبار فتتم مساومة الناهبين بين حريتهم مقابل إعادة الأموال المهربة الى الخارج، ورغم أن هذا الحل ليس منصوصا عليه في القوانين الجزائرية الا أنه حل سياسي يمكّن من استرجاع هذه الاموال (Abdel-Hai,2020,p1) وبالتالي يمكن التعاون مع المتهمين من أجل الوصول إلى تسوية تمكنهم من الاستفادة من تخفيف العقوبة وهو الأمر الذي يتم اللجوء إليه في قضايا أخرى كتلك المتعلقة بالمخدرات في العديد من دول العالم.

ب. الرأي الثاني: ويرى أنصاره بضرورة الذهاب الى تفعيل الاتفاقيات والقرارات الدولية التي حددتها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تلزم المؤسسات المالية الواقعة ضمن الولاية القضائية للدول الاعضاء بأن تتحقق من هوية الزبائن وبأن تتخذ كل الاحتياطات اللازمة لتحديد هوية المودعين والمنتفعين من الأموال المودعة في حسابات عالية القيمة، كما يتوجب عليها اجراء فحصاً دقيقاً لحسابات المودعين الذين مارسوا أو يمارسون وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم (ضاهر، 2020 ص 14). فاسترجاع الجزائر لأموالها المنهوبة التي تم تهريبها الى الخارج يعد أمر صعب لكنه ليس مستحيلا لكون الجزائر تتعامل مع ما يزيد عن 460 بنكا عبر العالم ومع وجود اتفاقيات مع الدول التي تتبعها هذه البنوك يمكن استرجاع الأموال المنهوبة لكن يتطلب الأمر إدانة القضاء لهؤلاء الناهبين بصفة نهائية، ومع ذلك تبقى المشكلة المطروحة تكمن في الأموال التي لم تودع في

البنوك والتي سيكون البحث عنها شاقا مالم نقل مستحيلا كما أن الأموال المهربة الى الدول غير الآمنة أو الجنات الضريبية مثل الامارات العربية وهونكونغ، تعد مشكلا آخر إذ يجب أن تقبل هذه الدول أولا بالتعامل وفق الاتفاقيات الدولية في مثل هذه الحالات، الى جانب سنوات طويلة ومضنية من التدخلات القضائية والاستشارات المالية والمحاسبية والقانونية والتي قد تمتد الى عشرات السنوات، خصوصا أن الجزائر لا تملك الخبرة والأدوات الفعالة لمعالجة مثل هذه القضايا كما أن الاتفاقيات الدولية لا يتم تفعيلها الا بعد صدور الاحكام القضائية النهائية ومع ذلك فهي آلية فعالة كما حصل في اطار اتفاقية (FRACCK) بين كينيا وسويسرا(ضاهر، ص، 17) مع ضرورة اشراك الخبراء في مجال التحكيم الدولي والمعاملات المالية الدولية خاصة في جانبها المرتبط بالتعاملات الالكترونية كخطوة هامة وضرورية

المحور الثالث: ارتباط استرجاع الأموال المنهوبة من الجزائر باستكمال مسار المصالحة الوطنية.

تعد المصالحة الوطنية في جوهرها " صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد، للوصول إلى حالة متفق عليها لانقاد الوطن من أزمته. فهي السعي المشترك نحو إلغاء العوائق، وتصحيح ما ترتب عنها من مآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والقطع نهائيا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات والقضايا المختلفة حولها، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل المشترك"(حاج محمد، ص 328)، وعليه لا يكفِ لتحقيق المصالحة الوطنية الاعتماد فقط على مدركات النخب التي تدير مرحلة ما بعد النزاع، ولا حتى معرفة ميول هذه النخب ومدى قدرتها على الاتفاق والمصالحة، لكون المعرفة المجردة ليست معيارا كافيا لتحقيق المصالحة الوطنية، بل الامر يحتاج الى فهم الفواعل والآليات التي تتحكم في عملية المصالحة، كثقافة المجتمع، ومطالبه، وإلغاء العوائق أمام ممارسة حقه في المشاركة السياسية وتصحيح الأخطاء والجرائم التي دفعت بالأحداث الى الهاوية، خصوصا أن جرائم الفساد وما يترتب عنها أحد أهم الأسباب التي تحكمت لاحقا في انحدار الواقع السياسي في الجزائر ويتطلب

تصحيح ما ترتب عنها من مآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة اهم المتغيرات التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق المصالحة الوطنية على وجهها الصحيح، خصوصا أن الباحثَينِ يعتقدان أن ملف المصالحة الوطنية في الجزائر لم يتم معالجته بعد بالشكل الكامل والصحيح، في ظل بقاء العديد من الملفات الحساسة التي لم يتم معالجتها بالشكل المناسب.

وعلى رأس هذه الملفات نجد ملف المفقودين، وملف تعويض ضحايا المأساة الوطنية من الطرفين وملف الفاسدين الذين تربحوا من خلال الاحداث وغيرها من الملفات، كما أن الفساد المستشري في مختلف مفاصل الدولة الجزائرية يعده الباحثينِ أحد أهم إفرازات هذه المأساة، وبالتالي فمعالجته في مختلف مراحله ومظاهره هو استكمالٌ للمسار العام وعلاج لجزء من أجزاء المأساة الوطنية، وترسيخ لدعامة من دعائم المصالحة الوطنية، خصوصا أن وزير العدل الجزائري في عدة مرات صرح أن مكافحة الفساد بدون هوادة أولوية و مكافحة الفساد لن تبلغ غايتها دون استرجاع الأموال المنهوبة من الجزائر، لكون استرجاعها حجر زاوية في مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، وإذا كانت المطالب الجوهرية للحراك الذي تعرفه الجزائر تدور في فلك الإصلاح ومحاربة الفساد فهي بالتالي تستوجب ملاحقة المفسدين واسترجاع ما نهبوه من مال عام، وإذا كانت الغاية من المصالحة الوطنية في الأساس هي بناء جسور الثقة المتبادلة وإرساء السلم الاجتماعي.

إن الآليات الكفيلة ببناء هذه الثقة بين السلطة والمواطن تبدا من محاربة الفساد بكل أشكاله إذ لا يمكن معالجة إرث الماضي وأخطاءه وتعزيز مفاهيم الصفح والعفو والعيش المشترك دون آليات المحاربة و الردع والصرامة في تطبيق هذه الأليات، لتجنب الوقوع في فخ الدولة الرخوة (حسب تعبير جنار ميردال)*، لأن رخاوة الدولة سيساعد لا محالة في ظهور بؤر جديدة للفساد

* يرى عالم الاقتصاد والاجتماع السياسي السويدي "جنار ميردال" ، صاحب نظرية "الدولة الرخوة" أن كثيرا من بلاد العالم الثالث تعاني مما أسماه بالدولة الرخوة ويقصد به "الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون" ويصف "ميردال" الطبقة

والمفسدين، ويؤدي الى انتشار الفساد في السلطتين التنفيذية والتشريعية بدايةً، ليصل الى القضاء والجامعات في الأخير وهو ما سيزيد من رخاوة الدولة حتى يصبح نمط حياة، (فهمي ،2013 ، ص 27)، وقياسا علية في الجزائر توجد ترسانة قانونية متقدمة تحتاج الى تطبيق حقيقي وعادل في ظل وجود نخب فاسدة تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط وهو ما سيؤدي الى فساد أكبر ووهن أكثر وبالتالي ضياع الحقوق أكثر وعودة النزاع من اجل استعادة هذه الحقوق والوقوع في حلقة العنف والعنف المضاد من جديد، و تجارب الدول التي مرت الى الاستقرار السياسي عبر مسار المصالحة الوطنية كلها تشير الى هذا المسار وبناءً علية توجب تعزيز استقرار الدولة ومنع الهزات الارتدادية بتعزيز قوة النظام السياسي، ودعم مقدرته على حماية المجتمع، وسيادة الدولة تبدأ من سيادة القانون ومؤسسات الدولة، وقد أثبتت التجارب أنه لا يمكن للنظام السياسي الاستمرار وضمان مسؤولياته دون قدرة على حماية أمن المجتمع الداخلي، والدفاع عنه من الاعتداء على مقدراته وأمواله، وضمان التوزيع العادل للثروة بين أفراده.

خاتمة:

يعتمد بناء دولة جديدة وقوية على تحقيق مصالحة وطنية تجمع مختلف النخب والأطراف المتنازعة حول هدف رئيس هو بناء مستقبل آمن ومستقر يجمع كل الأطراف، ووفق التصورات الديمقراطية وسيادة القانون وإذا كان هذا العمل يكتسي طابع الأهمية والجدية فإنه بالمقابل يحتاج الوصول اليه لإعادة النظر في العديد من المسلمات والآليات والنصوص القانونية، خصوصا تلك المتعلقة بوسائل وسبل استرجاع الأموال المنهوبة من الجزائر على أساس ان اقامة مصالحة وطنية حقيقة تحتاج الى معالجة كل المواضيع والمآسي العالقة بما فيها استرجاع الأموال المنهوبة لا سيما تلك التي هربت بطريقة أو بأخرى الى خارج

الحاكمة في هذه الدول بأنها تجمع من أسباب القوة ما تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع فتصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية في ظاهرها إلا انها تطبق ما في صالحها وتتجاهل ما يضر بها.

الوطن. ومن خلال ما استعرضناه من آراء والت يتصب جميعها في اتجاه ان مهمة استرجاع الأموال المنهوبة في الجزائر مهمة رئيسية وموسومة بطابع الأهمية والاستعجال تسجيل النقاط التالية:

- يعد استرجاع الأموال المنهوبة ومحاربة الفساد تصحيحا جوهريا لمسار المصالحة الوطنية في الجزائر ودافعا لاستكمال مسارها المتوقف.

- يرسل الحرص على استرجاع الأموال المنهوبة إشارة واضحة وقوية على قدرة الدولة على محاربة الفساد وبسط سلطة القانون على الجميع وهو ما يشكل رادع لعدم تكرار النهب.

- يعتبر استرجاع الأموال المنهوبة خصوصا المهربة منها الى الخارج دليلا دامغا على استعادة الجزائر لمكانتها الدولية، واشارة واضحة عن مدى استرجاع الدبلوماسية الجزائرية لقوتها الدولية لما يشمله مسار الاسترجاع من آليات دبلوماسية ومفاوضات وتحرك دولي الى جانب الآليات القانونية والقضائية وعلية نختم هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

- وضع إرادة سياسية حقيقية لاسترجاع هذه الأموال وهو ما يتطلب تحريك الآليات القضائية والدبلوماسية وحتى المكانة الدولية.

- تسريع وتيرة محاكمات الفاسدين وناهبي المال العام بغية صدور أحكام إدانة قضائية نهائية في حق الفاسدين وهو ما يسهل عمل الآلة الدبلوماسية.

- بحث إمكانيات المساومة والتفاوض مع الناهبين لاسترجاع الأموال المنهوبة بإضافة فصل أو باب في ميثاق السلم والمصالحة يُعنى بهذا المجال.

- اعداد ملفات متينة ومعللة بالوثائق والأدلة لتقديمها في المحافل والمحاكم الدولية خصوصا ما تعلق منها بالمال العام.

- استشارة المختصين القضائيين وخبراء التحكيم الدولي وتطعيم اللجان المكلفة بالمتابعة بهم عند الاقتضاء.

المراجع:

أولا: القوانين

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06ـ01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

ثانيا: الكتب

- بوسقيعة، أحسن. (2010)، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ط 10.
- خالد، حنان عز العرب. (2015). دور البرلمان في المصالحة الوطنية: دراسة لبعض الحالات الافريقية، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- الدليمي، نوفل علي عبد الله صفو. الحماية الجزائية للمال العام، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.
- سعد، عبد العزيز. (2012)، جرائم الاعتداء على الأموال العامة والخاصة، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 6.
- فهمي، أحمد. (2013)، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مصر: المكتبة العربية للنشر، ط1.
- منصوري، عبد النور. (2013). المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الامن الإنساني، الجزائر: دار التنوير، ط1.
- يحياوي، أعمر. (2005). نظرية المال العام، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3،

ثالثا: الدوريات والملتقيات

- حاج محمد، فضيلة (2017). المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الامن وتحولات القوة العالمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 10، ص 328.
- حوحو، رمزي (2016). ضمانات وآليات حماية المال العام من الفساد في الجزائر. مجلة الحقوق والحريات. العدد 2، ص 433

- سلامي، أحمد وسلامي، أسماء وبن تفات، عبد الحق (2018). تشخيص واقع الفساد في الجزائر للفترة (2017 -2003). مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة. العدد 06، ص108

ثالثا: المواقع الالكترونية

- https://www.transparency.org 2020/02/10
- سجال، عبد الحفيظ، أموال الجزائريين المهربة الى الخارج ..هل يمكن استرجاعها ؟، من موقع https://ultraalgeria.ultrasawt.com تاريخ المراجعة 2019/11/20
- صديقي، عدة، هل يمكن للجزائر استرجاع الأموال المنهوبة قانونيا؟، https://algerieglobalnews.com/ تاريخ المراجعة 2019/12/10
- عبد الحي، اسلام، هل تسترجع الجزائر الأموال المنهوبة، من موقع www.aljazeera.net/news تاريخ المراجعة 2019/12/31.
- العتيبي، حمزة، ما مصير أموال الجزائر المهربة الى الخارج؟، من موقع www.trtarabi.com تاريخ المراجعة 2019/12/08.
- العقون، علي والعقون، أمينة، 173 مليار دولار نهبت من الجزائر، على الموقع https//:www.djzairess.com/elbilad تاريخ المراجعة 2019/12/22
- العقون، زياد، مليارات الجزائريين المنهوبة.. هل تعود من بنوك سويسرا؟، من موقع https://www.alestiklal.net/ar تاريخ المراجعة 2019/12/20
- العقون، فضيلة، مسؤولية البنوك كبيرة في استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة، جريدة الشعب الجزائرية العدد 126911 يوم السبت 20189/06/29 ص2

المرغني، زياد، مليارات الجزائريين المنهوبة.. هل تعود من بنوك سويسرا؟، من موقع https://www.alestiklal.net/ar تاريخ المراجعة 2019/12/20

- ___، أصوات مغاربية، بعد حبس الفاسدين هل تسترجع الجزائر 300 مليار دولار؟، على الموقع https://www.maghrebvoices.com تاريخ المراجعة 2019/12/31

- ____ ، استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة الى الخارج ستكون معقدة من موقع/https://www.echoroukonline.com تاريخ المراجعة 2019/11/12

-____ ، الشروق انلاين، هل الجزائر قادرة على استرجاع الأموال المنهوبة؟! ، على الموقع: https://www.echoroukonline.com/ تاريخ المراجعة 2019/12/16

- ____ ، وكالة الانباء الجزائرية ، الجزائر تملك الأداة القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة ، من موقع: http://www.aps.dz/ar/algerie تاريخ المراجعة 2019/12/12